قال خلال مشاركته في مؤتمر «آبيك 2026» المنعقد في سنغافورة: إن موانئنا مفتوحة وسنواصل تعزيز علاقتنا مع عملائنا وشركائنا

خالد الصباح: الكويت تصدر نحو مليون برميل من النفط الخام يومياً

- نواصل تشغيل أسطولنا الخاص ونبحث عن فرص لشراء مزيد من الناقلات ونخطط لزيادة معدلات تشغيل المصافي
- نقيم مسارات بديلة لخطوط الأنابيب لتصدير الخام عبر السعودية والإمارات وندرس بناء منشآت تخزين

أكد العضو المنتدب لقطاع التسويق العالمي في مؤسسة البترول الكويتية الشيخ خالد أحمد الصباح أن الكويت تواصل تعزيز علاقاتها مع عملائها وشركائها في أسواق الطاقة العالمية، مؤكدا استمرار إمدادات النفط رغم تداعيات الحرب بين الولايات المتحدة وإيران والاضطرابات التي شهدها مضيق هرمز.

وقال الشيخ خالد أحمد الصباح في تصريحات نقلتها «مؤسسة البترول» عبر حساباتها الرسمية في مواقع التواصل الاجتماعي، خلال مشاركته في مؤتمر آسيا والمحيط الهادئ للبترول «آبيك 2026» في سنغافورة، إن «موانئنا مفتوحة، وسنواصل تعزيز علاقتنا مع عملائنا وشركائنا، بينما نبني معا مستقبلا أقوى وأكثر مرونة».

وأضاف أن «مؤسسة البترول» لاتزال توفر الإمدادات لجميع عملائها، لكن بعض الكميات ليست كما كانت من قبل، مشيرا إلى أن «المؤسسة» تواصل تشغيل أسطولها الخاص، وتبحث في السوق عن فرص لشراء مزيد من الناقلات.

الشيخ خالد أحمد الصباح

إلى ذلك نقلت وكالة «رويترز» ما جاء في خطاب الشيخ خالد الصباح، لافتة إلى قوله إن «المؤسسة» تدرس خيارات لتأمين إمدادات النفط للعملاء في ظل الحرب، تشمل مد خطوط أنابيب عبر الدول المجاورة وبناء منشآت تخزين، مشيرا إلى أن «الشحن البحري أصبح سلعة مطلوبة بشدة».

وذكر أن امتلاك «مؤسسة البترول» لأسطولها الخاص والتحكم في عملياتها يمنحها ميزة على الآخرين، لافتا إلى أنها تستخدم ناقلاتها الخاصة إلى جانب السفن المستأجرة لنقل النفط.

وفي تصريحات نقلتها وكالة «بلومبيرغ»، أكد الشيخ خالد الصباح أن الكويت تصدر حاليا نحو مليون برميل من النفط الخام يوميا، بما في ذلك كميات يجري نقلها من سفينة إلى أخرى خارج مضيق هرمز، إلى جانب تسليم شحنات مباشرة إلى العملاء.

وأضاف أن صادرات الخام الكويتية تعافت، مع تمكن مزيد من الناقلات من إيجاد سبل لعبور مضيق هرمز، بعدما تراجعت الصادرات إلى أدنى مستوياتها في عدة سنوات عقب اندلاع الحرب في أواخر فبراير.

وأوضح أن المشترين الذين يتسلمون الخام خارج مضيق هرمز سيتعين عليهم دفع تكلفة إضافية مقابل التسليم لتعويض مخاطر العبور، فيما سيحصل العملاء الذين يتسلمون الشحنات داخل الخليج العربي على خصومات.

وبين أن الكويت تقيم مسارات بديلة لخطوط الأنابيب لتصدير الخام، بما في ذلك عبر السعودية والإمارات العربية المتحدة، موضحا أن الكويت تخطط لزيادة معدلات تشغيل المصافي لتعزيز إمدادات الوقود، في ظل استمرار شح أسواق المنتجات النفطية، بما فيها الديزل.

«كامكو إنفست»: 17,7 مليار دولار أرباح بنوك دول «التعاون» في الربع الثاني

ودائع عملاء البنوك الخليجية تقفز إلى مستوى قياسي عند 2,92 تريليون دولار

ذكر تقرير صادر عن شركة «كامكو إنفست» أن قطاع البنوك الخليجية سجل مستويات قياسية جديدة في الإيرادات وصافي الأرباح خلال الربع الثاني من العام 2026، رغم استمرار الاضطرابات الجيوسياسية الإقليمية وبقاء أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة لفترة أطول، فيما استعادت أنشطة الإقراض بعض الزخم بعد الأداء الضعيف المسجل في الربع الأول. وبلغ صافي ربح قطاع البنوك الخليجية مستوى قياسيا جديدا عند 17,7 مليار دولار خلال الربع الثاني من 2026، بنمو 5,6٪ على أساس ربع سنوي و7,2٪ على أساس سنوي، على الرغم من التداعيات الناجمة عن الحرب وشبه إغلاق مضيق هرمز، وما ترتب على ذلك من تراجع حاد في النشاط الاقتصادي بالمنطقة. وسجلت البنوك المدرجة في الإمارات والسعودية نموا في صافي الربح على أساس سنوي بنسبة 8,2٪ و8,4٪، ليصل إلى 6,8 مليارات دولار و6,6 مليارات دولار، على التوالي، فيما سجلت البنوك في عمان والكويت نموا قويا مماثلا في صافي الربح بنسبة 9,9٪ و7,5٪، على التوالي. وواصل إجمالي إيرادات قطاع البنوك نموه للربع الخامس على التوالي، ليصل إلى مستوى قياسي بلغ 36,2 مليار دولار، بنمو 2,4٪ على أساس ربع سنوي، وهي أعلى وتيرة نمو خلال ثلاثة أرباع. وجاءت إيرادات غير الفوائد في صدارة محركات النمو، بارتفاعها 3,6٪ على أساس ربع سنوي إلى 11,3 مليار دولار، لترتفع مساهمتها في إجمالي الإيرادات إلى 31,2٪. كما ارتفع إجمالي صافي إيرادات الفوائد 1,9٪ على أساس ربع سنوي إلى مستوى قياسي بلغ 24,9 مليار دولار، فيما ظل صافي إيرادات الفوائد لدى البنوك الكويتية مستقرا إلى حد كبير عند 2,7 مليار دولار.

القروض ترتفع إلى 2,59 تريليون دولار

وذكر تقرير «كامكو» أن أنشطة الإقراض لدى البنوك المدرجة في الأسواق الخليجية استعادت بعض الزخم خلال الربع الثاني، ليصل إجمالي القروض إلى مستوى قياسي جديد عند 2,59 تريليون دولار، بنمو 2,6٪ على أساس ربع سنوي، مقابل 2,2٪ في الربع الأول من العام 2026، فيما تحسن معدل النمو على أساس سنوي إلى 11,6٪. وسجلت الدول الخليجية الست نموا في إجمالي القروض خلال الربع. وتصدرت البنوك المدرجة في الإمارات بنمو 4,5٪، تلتها البنوك العمانية بنسبة 4,1٪، فيما عادت البنوك الكويتية إلى تسجيل نمو في الإقراض بنسبة 2,3٪ على أساس ربع سنوي، ليصل إجمالي القروض إلى 290,6 مليار دولار، بعد التراجع بنسبة 1,1٪ المسجل في الربع الأول.

وبلغ إجمالي أصول القطاع 4,07 تريليونات دولار بنهاية الربع الثاني، بارتفاع 1,4٪ على أساس ربع سنوي، فيما استحوذت البنوك الإسلامية على 27,7٪ من الإجمالي.

2,92 تريليون دولار ودائع العملاء

وبلغ إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المدرجة في الأسواق الخليجية مستوى قياسيا قدره 2,92 تريليون دولار بنهاية الربع الثاني، بنمو 1,7٪ على أساس ربع سنوي، مقارنة بنمو 3,4٪ في الربع الأول، فيما بلغ النمو على أساس سنوي 6,8٪.

ومع نمو الإقراض بوتيرة أسرع من الودائع، ارتفعت نسبة صافي القروض إلى الودائع على مستوى القطاع إلى مستوى قياسي جديد بلغ 85,9٪، مقابل 85,0٪ في الربع الأول، لتواصل البقاء فوق مستوى 80٪ للربع التاسع على التوالي. وفي الكويت، ارتفعت النسبة إلى 77,9٪ من 75,2٪ نتيجة تراجع الودائع.

وتراجعت مخصصات انخفاض قيمة القروض لدى البنوك الخليجية بنسبة 6,5٪ على أساس ربع سنوي إلى 2,5 مليار دولار، مسجلة انخفاضا للربع الثاني على التوالي. وسجلت البنوك الكويتية أكبر انخفاض، إذ خفضت المخصصات بنسبة 43٪ إلى 168,7 مليون دولار، وهو أدنى مستوى ربع سنوي في أكثر من عام. كما تحسن العائد على حقوق المساهمين لدى البنوك الكويتية بواقع 10 نقاط أساس إلى 11,1٪، بدعم من الأداء القوي للأرباح خلال الربع، إذ ارتفعت إلى 1,7 مليار دولار من 1,3 مليار دولار مع تراجع المخصصات.

وفي المقابل، انخفض إجمالي صافي هامش الفائدة لقطاع البنوك الخليجية إلى 2,78٪ بنهاية الربع الثاني، مقابل 2,79٪ في الربع الأول و2,81٪ بنهاية الربع الرابع من العام 2025، فيما بلغ صافي هامش الفائدة لدى البنوك الكويتية 2,73٪.

أسعار النفط ترتفع مع تزايد مخاطر الإمدادات والشحن

وكالات: اقتربت أسعار النفط مجددا من حاجز 100 دولار للبرميل خلال تعاملات أمس (الثلاثاء)، مع تصاعد المخاوف بشأن استقرار الإمدادات وحركة الشحن في المنطقة، بعدما أعلنت السعودية تعرض عدد من منشآت الطاقة في جنوب المملكة لهجمات أدت إلى توقف العمليات فيها وإصابة عدد من الأشخاص.

وقفز خام برنت إلى 99,46 دولارا للبرميل، مسجلا أعلى مستوى له منذ 24 يوليو الماضي، فيما صعد خام غرب تكساس الوسيط إلى 94,73 دولارا، وهو أعلى مستوى منذ 8 يونيو، قبل أن تتراجع الأسعار جزئيا عن أعلى مستوياتها خلال الجلسة.

وجاءت القفزة الجديدة مع ارتفاع علاوة المخاطر المرتبطة بالإمدادات، خصوصا في ظل استمرار تدفقات النفط عبر مضيق هرمز عند مستويات أقل من المعتاد، إلى جانب المخاوف من تأثير التطورات الأخيرة على منشآت الطاقة السعودية.

وفي موازاة تحركات الأسعار، برز التنسيق بين الرياض وموسكو داخل «أوبيك+»، إذ أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف التزام البلدين بمواصلة التنسيق الوثيق داخل التحالف بهدف ضمان التوازن بين العرض والطلب في سوق الطاقة العالمية، مشيرا إلى أهمية هذا التنسيق في الظروف الحالية.

ويأتي ذلك بعد قرار الدول السبع المشاركة في التخفيضات الطوعية، وهي السعودية وروسيا والعراق والكويت وكازاخستان والجزائر وسلطنة عمان، الإبقاء على مستويات الإنتاج المطلوبة لشهر أكتوبر دون تغيير عن سبتمبر، بما يعكس استمرار نهج التحالف في متابعة تطورات السوق والتعامل معها بمرونة.

ورغم اقتراب برنت من 100 دولار، فإن مجموعة من العوامل لاتزال تحد من اندفاع الأسعار إلى مستويات أعلى، أبرزها استمرار وصول كميات من نفط الخليج إلى الأسواق عبر مضيق هرمز والمسارات البديلة، بالتزامن مع توقعات بزيادة إنتاج الولايات المتحدة وكندا وغويانا بنحو 1,4 مليون برميل يوميا خلال العام الحالي، فضلا عن ضعف نسبي في الطلب الصيني.

وتبدو الضغوط أكثر وضوحا في سوق المنتجات النفطية المكررة، التي تعاني ضيقا أكبر مقارنة بسوق الخام، خصوصا الديزل، في ظل محدودية تدفقات المنتجات من المنطقة وارتفاع أسعار الوقود في الأسواق العالمية.

6,63 مليارات دينار تحويل عبر خدمة «ومض» في أول 7 أشهر من 2026

الكويتيون والمقيمون يحوّلون عبر «ومض» أكثر مما يسحبون «كاش».. 481 ألف عملية يومياً

- 102 مليون عملية تحويل فوري مقابل 35,6 مليون عملية سحب من أجهزة الصراف
- 34,06٪ زيادة في قيمة الأموال المحوّلة عبر «ومض» على السحوبات النقدية

أحمد مغربي

تكشف بيانات بنك الكويت المركزي عن تغير لافت في طريقة تحريك المواطنين والمقيمين لأموالهم داخل الكويت، مع تقدم التحويلات الفورية عبر خدمة «ومض» على السحوبات النقدية من أجهزة الصراف الآلي، إذ بلغت قيمة الأموال المحولة عبر «ومض» 6,63 مليارات دينار خلال الأشهر السبعة الأولى من 2026، مقابل 4,94 مليارات دينار جرى سحبها نقدا داخل الكويت خلال الفترة نفسها.

وبذلك زادت الأموال المحولة عبر «ومض» على السحوبات النقدية بنحو 1,68 مليار دينار خلال الفترة الممتدة من بداية يناير حتى نهاية يوليو 2026، بما يعني أن قيمة تحويلات «ومض» كانت أعلى من الأموال المسحوبة «كاش» داخل الكويت بنسبة 34,06٪.

ويستند هذا الاحتساب إلى جدول بنك الكويت المركزي الخاص بمعاملات الدفع الإلكتروني داخل دولة الكويت، بما يجعل أرقام السحب النقدي المستخدمة في المقارنة مقتصرة على العمليات المنفذة محليا، وليس السحوبات التي يجريها حاملو البطاقات الكويتية في الخارج أيضا.

ولا يقتصر تفوق «ومض» على قيمة الأموال، إذ يظهر بصورة أكبر عند النظر إلى عدد العمليات، بعدما سجلت الخدمة نحو 102 مليون عملية تحويل خلال الأشهر السبعة الأولى من العام، في مقابل 35,55 مليون عملية سحب نقدي داخل البلاد.

وبذلك تجاوز عدد عمليات «ومض» عمليات السحب النقدي بنحو 66,44 مليون عملية، وبنسبة 186,88٪، فيما بلغ عدد عمليات «ومض» نحو 2,869 مرة عدد عمليات السحب النقدي، وبصورة أبسط، مقابل كل 100 عملية سحب «كاش» داخل الكويت، جرى تنفيذ نحو 287 عملية تحويل عبر «ومض».

وتكشف القراءة الشهرية للبيانات عن أن تقدم «ومض» على السحب النقدي لم يكن نتيجة ارتفاع استثنائي في شهر بعينه، بل امتد إلى كل شهر من الأشهر السبعة الأولى من 2026.

ففي يناير، بلغت تحويلات «ومض» 896,6 مليون دينار، مقابل 710,2 ملايين دينار جرى سحبها نقدا داخل الكويت، بفارق 186,4 مليون دينار لمصلحة «ومض»، وتظهر بيانات «المركزي» أن السحوبات النقدية في يناير نفذت عبر 5,246 ملايين عملية، بينما بلغ عدد عمليات «ومض» 13,546 مليون عملية.

وفي فبراير، سجلت تحويلات «ومض» 853,3 مليون دينار مقابل 688,3 مليون دينار للسحوبات النقدية، بفارق 165 مليون دينار، بينما ارتفعت تحويلات مارس إلى 897 مليون دينار مقابل 843,9 مليون دينار «كاش»، بفارق 53,1 مليون دينار.

وفي أبريل، بلغت تحويلات «ومض» 876,8 مليون دينار، مقابل 656,4 مليون دينار جرى سحبها من أجهزة الصراف داخل الكويت، بفارق 220,4 مليون دينار لمصلحة التحويل الفوري.

ومع دخول مايو، تجاوزت تحويلات «ومض» حاجز المليار دينار شهريا للمرة الأولى خلال الفترة محل الرصد، مقابل 706,4 ملايين دينار سحوبات نقدية، ليتسع الفارق إلى 294,1 مليون دينار.

وفي يونيو، ارتفعت تحويلات «ومض» إلى 1,03 مليار دينار، مقابل 658,4 مليون دينار سحوبات نقدية، بفارق بلغ 375,1 مليون دينار، وتظهر بيانات المركزي أن عمليات «ومض» في الشهر بلغت 15,62 مليون عملية، في مقابل 4,8288 ملايين عملية سحب نقدي.

أما في يوليو، فوصلت تحويلات «ومض» إلى أعلى مستوى خلال الأشهر السبعة عند 1,06 مليار دينار، مقابل 678,7 مليون دينار جرى سحبها نقدا داخل الكويت، لتقفز الفجوة إلى 389,4 مليون دينار لمصلحة «ومض»، كما بلغ عدد عمليات التحويل الفوري 16,43 مليون عملية مقابل 5,04 ملايين عملية سحب نقدي.

وبذلك اتسع الفارق الشهري بين «ومض» و«الكاش» من 186,4 مليون دينار في يناير إلى 389,4 مليون دينار في يوليو، أي ان الفجوة في نهاية الفترة أصبحت أكثر من ضعفي مستواها في بداية العام.

481 ألف عملية يومياً

وبحساب الفترة الممتدة من أول يناير حتى نهاية يوليو، والبالغة 212 يوما، بلغ متوسط الأموال المحولة عبر «ومض» نحو 31,254 مليون دينار يوميا، مقابل نحو 23,313 مليون دينار سحوبات نقدية داخل الكويت يوميا.

كما بلغ متوسط عدد عمليات «ومض» نحو 481,1 ألف عملية يوميا، في مقابل نحو 167,7 ألف عملية سحب نقدي، أي بفارق يزيد على 313 ألف عملية يوميا لمصلحة التحويل الفوري.

65 ديناراً متوسط العملية

وتكشف الأرقام أيضا اختلافا واضحا في طبيعة استخدام القناتين، إذ بلغ متوسط قيمة عملية «ومض» الواحدة خلال الأشهر السبعة نحو 64,96 دينارا، في مقابل نحو 139,01 دينارا لمتوسط عملية السحب النقدي.

وبذلك يزيد متوسط قيمة المبلغ المسحوب «كاش» في العملية الواحدة على ضعفي متوسط قيمة التحويل عبر «ومض»، إلا أن كثافة استخدام «ومض» عوضت هذا الفارق بصورة كبيرة، مع تنفيذ نحو 102 مليون عملية تحويل خلال سبعة أشهر.

وتكتسب هذه الأرقام أهمية إضافية بالنظر إلى حداثة الخدمة، إذ توضح بيانات بنك الكويت المركزي أن عمليات خدمة الدفع الآني «ومض» بدأت اعتبارا من يونيو 2024.

وبذلك ترسم حصيلة الأشهر السبعة الأولى من 2026 صورة واضحة لتغير طريقة تحريك الأموال داخل الكويت، بعدما بلغت تحويلات «ومض» 6,63 مليارات دينار، متجاوزة السحوبات النقدية، فيما اقترب عدد التحويلات الفورية من 3 أضعاف عمليات سحب «الكاش»، في مؤشر على اتساع الاعتماد على التحويلات الرقمية في التعاملات اليومية للمواطنين والمقيمين.